

Distr.: General
23 July 2009
Arabic
Original:

القـرار ١٨٧٩ (٢٠٠٩) الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن في جلـسته ٦١٦٧، المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يـشير إلى قراراتـه ١٨٦٤ (٢٠٠٩) و ١٨٢٥ (٢٠٠٨) و ١٧٩٦ (٢٠٠٨) و ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/12)،

وإذ يعيد تأكيد سيادة نيبال وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وامتلاكها زمام المبادرة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة،

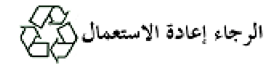
وإذ يشير إلى توقيع حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على اتفاق سلام شامل، وإلى الالتزام الذي أعلنه الطرفان كلاهما بالتوصل إلى سلام وطيد ومستدام، **وإذ يشيد** بالخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ الاتفاق،

وإذ يدرك رغبة شعب نيبال القوية في تحقيق السلام واستعادة الديمقراطية، وأهمية أن تقوم الأطراف المعنية، في هذا الصدد، بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة،

وإذ يعرب عن استعداده المستمر لدعم عملية السلام في نيبال، بناء على طلب حكومة نيبال، فيما يتصل بالتنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لاتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة، وخاصة اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته الجمعية التأسيسية منذ ذلك الحين في صياغة دستور ديمقراطي جديد لنيبال ضمن الإطار الزمني المحدّد منذ إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بنجاح في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨،

230709 230709 09-42140 (A)



وإذ يلاحظ مع القلق التطورات التي حدثت مؤخرا، **وإذ يشجع** الجهود المتجدّدة والمتواصلة التي تُبذل لإيجاد نهج موحّد بين الأحزاب السياسية بسبل منها اقتراح إنشاء آلية تشاور رفيعة المستوى لتكون بمثابة منتدى لمناقشة القضايا الحرجة في عملية السلام،

وإذ يهيب بحكومة نيبال وبجميع الأحزاب السياسية أن تعمل معا على كفالة إعادة تشكيل اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم في وقت مبكّر وكفالة عملها بفعالية، مستفيدة في ذلك من الدعم الذي تقدمه اللجنة التقنية،

وإذ يردّد دعوة الأمين العام جميع الأطراف في نيبال إلى التحرك بسرعة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، **وإذ يشير** إلى التقييم الذي أجراه الأمين العام ومفاده أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستكون مهيأة تماما للمساعدة في إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين وفقا لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المبرم بين الأحزاب السياسية، **وإذ ينوه** باستعداد البعثة لمساعدة الأطراف في ذلك، بناء على طلبها، في سبيل التوصل إلى حل دائم،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال،

وإذ يشير إلى اكتمال مرحلتين من عملية التحقق **وإذ يرحب** بالمساعدة المستمرة في إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين من كلا الجانبين وفقا للقرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وبما يتماشى وأحكام اتفاق السلام الشامل، **وإذ يشير** إلى أهمية التوصل إلى حل طويل الأجل وقابل للاستمرار للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإنجاز أنشطة البعثة، **وإذ يشير أيضا**، في هذا الصدد، إلى ضرورة معالجة القضايا غير المكتملة دون مزيد من التأخير، **وإذ يرحب في هذا الصدد** بقرار حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحّد (الماوي) البدء رسميا في عملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الانضمام إلى الجيش، بمن فيهم القصّر، وإعادة تأهيلهم، **وإذ يهيب** بجميع الأحزاب السياسية أن تنفذ هذه العملية بشكل كامل وسريع، وأن تواصل الإبلاغ عن هذه المسألة على النحو المطلوب في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)،

وإذ يشير إلى أنه قد تم بالفعل، مع النجاح في إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، إنجاز بعض عناصر الولاية المنوطة بالبعثة والمبيّنة في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)،

وإذ يرحب بخطة العمل التي تعهّدت حكومة نيبال بإعدادها، والتي سيسهّل تنفيذها سحب البعثة من نيبال،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من حكومة نيبال (S/2009/360)، التي أقرت فيها بمساهمات البعثة وطلبت تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر، وإذ يحيط علما كذلك بالتزامات حكومة نيبال بإعادة تشكيل اللجنة الخاصة وتعزيزها بالدعم المقدّم من وزارة السلام والتعمير، وكذلك ببدء عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم،

وإذ يدرك ضرورة إيلاء اهتمام خاص في عملية السلام لاحتياجات ودور المرأة والطفل والمجموعات المهمشة تقليديا، على النحو الوارد في اتفاق السلام الشامل وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

وإذ يدرك ضرورة التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال بناء قدرات المؤسسات الوطنية المستقلة،

وإذ يدرك أن بإمكان المجتمع المدني أن يؤدي دوراً هاماً في عملية الانتقال إلى الديمقراطية وفي منع نشوء النزاعات،

وإذ يعرب عن تقديره لممثلة الأمين العام على ما قدمته من مساهمات، وللفريق العامل معها في البعثة على ما بذله من جهود، ولفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان التي تقوم برصد حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومة، **وإذ يشدد** على ضرورة تنسيق الجهود وتكاملها فيما بين البعثة وجميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في منطقة البعثة، ولا سيما من أجل كفالة الاستمرارية مع اقتراب ولاية البعثة من نهايتها،

١ - **يقرر**، تماشيا مع طلب حكومة نيبال وتوصيات الأمين العام، تجديد ولاية البعثة، كما أنشئت بموجب القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، وذلك حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، آخذا في الاعتبار إنجاز بعض عناصر الولاية والأعمال الجارية بشأن رصد وإدارة الأسلحة والأفراد المسلحين بما يتماشى واتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المبرم بين الأحزاب السياسية، وهو ما سيؤدي إلى دعم اكتمال عملية السلام؛

٢ - **يهيب** بجميع الأطراف الاستفادة الكاملة من خبرة البعثة واستعدادها، ضمن إطار ولايتها، لتقديم الدعم لعملية السلام بما ييسر إنجاز الجوانب غير المكتملة من ولاية البعثة بحلول ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛

٣ - **يتفق** مع الأمين العام في الرأي بأن ترتيبات الرصد الحالية وُضعت لتكون تدابير مؤقتة، وليس حلولاً طويلة الأجل، ولا يمكن الإبقاء عليها إلى ما لا نهاية، **ويشدد** على ضرورة أن تنظر حكومة نيبال في اتخاذ ما يلزم من تدابير لإنهاء ترتيبات الرصد الحالية؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وعن التقدم المحرز في تهيئة الظروف المواتية لإنجاز أنشطة البعثة قبل نهاية الولاية الحالية، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في رسالة حكومة نيبال المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛

٥ - **يهيب** بحكومة نيبال مواصلة اتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة الظروف المواتية لإنجاز أنشطة البعثة مع نهاية فترة الولاية الحالية بطرق منها تنفيذ اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تيسيرا لانسحاب البعثة من نيبال؛

٦ - **يرحب** بالتقدم المحرز حتى الآن، ويهيب بجميع الأحزاب السياسية في نيبال التعجيل بوتيرة عملية السلام، والعمل معا بروح التعاون وتوافق الآراء والتراضي من أجل مواصلة الانتقال إلى حل طويل الأجل وقابل للاستمرار يمكّن البلد من التحرك صوب مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والمزيد من الازدهار؛

٧ - **يطلب** إلى الأطراف في نيبال اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز سلامة البعثة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم في سياق تنفيذ المهام المحددة في الولاية؛

٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.